أثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة ١٩٩٥-٢٠١٨

م.م. مدركة ذنون يحيى
كلية الطب
جامعه الموصل
modriksamea2015@yahoo.com

المستخلص:

يمثل الاقتصاد الخفي أحد الاوجه التي تهدد النظم الاقتصادية في عموم بلدان العالم النامي والمتقدم، ولا سيما في البلدان النامية لانه يشكل نسبة عالية من ناتجها المحلي الاجمالي، ويقصد بهذا النوع من الاقتصاد التهرب من دفع الضرائب وذلك يؤثر سلباً في الميزانية العامة للدولة وفي جميع مستويات الانفاق العام ويشمل كافة الانشطة الاقتصادية التي يمارسها الافراد أو المنشآت والتي لم تسجل بشكل رسمي ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الاداري والقضائي، وهذا النوع من الاقتصاد يؤدي إلى خلق مزيد من التضليل في الاحصاءات والمعلومات إلى الحد الذي يجعلها غير دقيقة ولا توضح الامكانات الاقتصادية والحقيقية للبلد والتي تؤدي إلى سوء في توزيع الموارد الاقتصادية والناتج القومي، ومن هذا الشأن اعتمدت دراستنا على فرضية مفادها أن ظاهرة الاقتصاد الخفي لها عدد من الاثار الاقتصادية غير المرغوب بها في النمو الاقتصادي في عدد من هذه البلدان خلال المدة ١٩٩٥- ٢٠١٨، ومن أجل اثبات هذه الفرضية تم اختيار عدد من البلدان النامية لتكون عينة لدراستنا وهي: مصر، تونس، تايلند، الاردن، تركيا، وماليزيا، وفيها تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية في تقدير الظاهرة قيد البحث، وقد تم اختيار عدد من المتغيرات المستقلة تمثلت في قيم الاقتصاد الخفي X_1 واعداد الايدي العاملة X_2 والتكوين الرأسمالي X_3 وصافي الصادرات X_4 وسرعة دوران النقود X_5، فيما اعتمدت قيم الناتج المحلي الاجمالي بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير، وفي هذه الدراسة ثم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها أن معوقات قطاع الاقتصاد الرسمي والسياسات العامة في الدولة وقوانينها وتشريعاتها من أهم الاسباب المؤدية إلى انتشار الاقتصاد الخفي، وتعد قلة فرص العمل المتاحة وارتفاع معدلات البطالة وقلة أعداد مشاريع القطاعين العام والخاص ومحدوديتها في استيعاب العاطلين عن العمل من أهم اسباب انتشار الاقتصاد الخفي، ونوصي بضرورة التوسع الافقي والتكامل العمودي بين القطاعين العام والخاص من اجل زيادة امكانيتهم في استيعاب مزيد من قوة العمل القادمة إلى سوق العمل والسعي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالصيغة التي تسهم في توسيع نطاق القطاع الرسمي إلى الحد الذي يحل محل القطاع غير الرسمي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد خفي، بلدان نامية، نمو اقتصادي.

The Impact of the Hidden Economy on Economic Growth in Selected Developing Countries 1995-2018

Assist. Lecturer: Mudrika Thanoun Yahya
College of Medicine
University of Mosul

Abstract:

The hidden economy is one of the threats facing the economic systems of the developing and developed countries, particularly in developing countries because it constitutes a high proportion of its gross domestic product GDP. This kind of economy means tax evasion which negatively affects the state budget and all levels of public spending includes all economic activities carried out by individuals or enterprises that are not registered legally and do not enter into national income accounts and are not subject to the administrative and judicial system. This kind of economy leads to further misled in statistics and information to the extent that it makes them inaccurate and does not clarify the economic and real potential of the country, which leads to a misallocation of economic resources and national product during the period 1995-2018. In order to prove this hypothesis, a number of developing countries were selected to be a sample of our study: Egypt, Tunisia, Thailand, Jordan, Turkey, and Malaysia, where the data of the time series were relied on in the estimation of the phenomenon under study. Number of independent variables were selected represented by values of the X1 hidden economy, number of labor force X2, the capital composition X3, the net outcomes X4 and the speed of the cash turnover X5, while the values of GDP were adopted as variables adopted in the standard models used in the estimate. This study reaches a number of conclusions, the most important of which were that the obstacles to the formal economy sector and public policies in the state and its laws and legislation are among the most important reasons leading to the spread of the hidden economy, and the lack of available employment opportunities, high unemployment rates and the small number of public and private sector projects and their limited in the absorption of the unemployed are one of the most important reasons for the spread of the hidden economy. The study recommends the need for horizontal expansion and vertical integration between the public and private sectors in order to increase their ability to absorb more labor force coming to the business market and seek to increase the rates of economic growth with a formula contributes expanding the formal sector to the point where it replaces the illegible sector.

Keywords: Hidden economy, Developing countries, Economic growth.

المقدمة

يعتبر الاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل من الظواهر الاقتصادية القديمة، وقد عرف في كافة النظم الاقتصادية المتقدمة والنامية على حد سواء، الا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ الا منذ عقد السبعينات من القرن الماضي، وقد اطلقت تعبيرات متعددة على الاقتصاد الخفي، فقد اسماه البعض الاقتصاد التحتي أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الثاني أو الاقتصاد المقابل أو اقتصاد الباب

الخلفي أو اقتصاد الظل، ومهما كانت التسمية فأن اقتصاد الظل يعد من الظواهر المعقدة التي تضم العديد من الجوانب المختلفة والمتشابكة مع بعضها والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم، وقد انقسم الاقتصاديون تجاه اقتصاد الظل إلى ما بين مؤيد ومعارض، وما بين شارح لمزاياه وايجابياته، ومفصل لعيوبه وسلبياته إذ يرى بعض الاقتصاديين أن انشطة الاقتصاد الخفي تؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية في ظل ظروف معينة، عادة ما تكون مقيدة، لكن يرى معظم الاقتصاديين أن الاقتصاد الخفي يؤثر بشكل سلبي في القيمة المضافة المتحققة لدى شركات قطاع الاعمال العام، اذ تؤثر الاعمال الاضافية للعاملين في جهات اخرى على ضعف انتاجيتهم في الشركات العامة، ومن ثم نجد أن الدخل الشخصي مقوماً بأقل من قيمته الحقيقية مما يؤثر سلباً في الدخل القومي والنمو الاقتصادي للبلد.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث من كون ظاهرة الاقتصاد الخفي قد أخذت بالظهور والانتشار بشكل واسع وعدم فهم العديد من الافراد معنى هذا النوع من الاقتصاد مما تطلب من الباحثين في علم الاقتصاد دراسة هذه المشكلة من خلال معرفة معناها واسباب نشوءها وانتشارها وطبيعة الاختلاف بينها وبين الاقتصاد الرسمي وطرق قياسها وأهم الحلول التي تضمن تحييد هذه الظاهرة أو القضاء عليها.

أهمية البحث: تتضح أهمية البحث من كون ظاهرة الاقتصاد الخفي واحدة من الظواهر السلبية التي انتشرت وبشكل كبير في العديد من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء من حيث الحجم والآثار في اقتصادات هذه البلدان كما وتظهر أهميتها من ضرورة الحرص على اقتصادات الدول التي انتشر فيها هذا النوع من الاقتصاد والمحاولة لايجاد الحلول المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة بسبب تأثيراتها السلبية في اقتصادات الدول والمجتمعات.

هدف البحث: لقد توسعت في الآونة الأخيرة دائرة الاهتمام بدراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي الذي صاحب عمليات الاصلاح الاقتصادي في العديد من الدول، لذا يهدف البحث إلى دراسة أثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية خلال المدة ١٩٩٥ -٢٠١٨.

فرضية البحث: يعتمد البحث على فرضية مفادها أن ظاهرة الاقتصاد الخفي لها عدد من الأثار الاقتصادية غير المرغوب بها في النمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٨.

اسلوب البحث والمنهج القياسي المعتمد في التحليل: اعتمد البحث في منهجه على اسلوب الربط بين اتجاهين الأول وصفي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست هذا الموضوع، والثاني كمي يستند على طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي في تقدير وتحليل أثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية.

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد الخفي

يطلق على الاقتصاد الخفي باقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي وهذا النوع من الاقتصاد شهد عدة تعاريف حسب طبيعة انشطته وسعة نطاقة وتفاوت حجمه وتعدد اثاره من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى اخرى بحسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايدولوجية السائدة فيها فقد عرفه (tanzi) و (vito)، ١٩٨٠ على أنه عبارة عن كافة الانشطة التي يصعب قياسها واخضاعها للضريبة سواء كانت انشطة قانونية أو غير قانونية، أما Acharya، ١٩٨٥ فقد عرفه بانه عبارة عن كافة الدخول التي كان من المفترض أن تخضع

للضريبة لكنها غير معروفة لدى السلطات الضريبية ويشمل هذا النوع تقديرات الدخل والانتاج الذي يتم بعيداً عن السوق الرسمية والدخول غير المسجلة والانشطة التي تمارس اعمالها بعيداً عن أجهزة الدولة الرقابية، ويعرف مكتب الاحصاءات الرسمية في الولايات المتحدة الامريكية هذا النوع من الاقتصاد بأنه الانشطة الاقتصادية التي يتولد منها دخل لا يمكن تقديره من مصادر الاحصاءات الرسمية (رضا، ٢٠١٩: ١٤).

اسباب الاقتصاد الخفي: توجد العديد من العوامل التي تتضافر مع بعضها في نشوء وتطور الاقتصاد الخفي وعلى الرغم من اختلاف هذه العوامل من دولة إلى اخرى ومن قطاع إلى آخر الا أن الاختلالات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد الوطني وتعقد الاجراءات الادارية التي تهيمن على مجريات النشاط الاقتصادي تعد من أهم الاسباب المؤدية إلى نشوء وتطور هذا النوع من الاقتصاد ويمكن حصر هذه الاسباب بالآتي: (كمال ومحمد، ٢٠١٣: ٢٠١)

١. انخفاض مستوى الدخل: يعد انخفاض مستوى دخل الفرد أحد أهم الاسباب التي تؤدي إلى نشوء وتطور هذا النوع من الاقتصاد لا سيما إذا ما اتسمت دخول الافراد بالجمود ولفترة طويلة مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية الامر الذي يجعل الافراد مضطرون للعمل في هذا النوع من الاقتصاد.
٢. ارتفاع مستوى الضرائب: تعد الضرائب المرتفعة أحد اسباب نشوء وتطور ظاهرة الاقتصاد الخفي اذ تتزايد الحوافز لدى الافراد والشركات للتحول نحو الاقتصاد الخفي كلما تعرضت الانشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي إلى فرض مزيد من الضرائب عليها بين فترة واخرى، ويتوقف هذا القرار على المقارنة بين الايرادات المتوقع الحصول عليها في الاقتصاد الخفي والعقوبات المتوقع أن يتعرض لها متخذي القرار عند اكتشاف حالة التهرب من دفع الضريبة آخذين في الاعتبار مدى الاستعداد أو تحمل المخاطرة.
٣. النظم الادارية والقيود الحكومية: تعد ظاهرة المغالات في فرض القيود الحكومية على الانتاج وتعقد النظم الادارية في بعض الانشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى أمر من شأنه أن يشجع الافراد والشركات على البحث عن ثغرات يتم من خلالها الحصول على ميزات تنافسية من خلال تجنب القيود المذكورة وممارسة أنشطة خفية يتم من خلالها تحقيق دخول غير اعتيادية.
٤. ندرة السلع: تسهم ظاهرة ندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في توزيع السلع التي توفرها الدولة والتي يفترض توزيعها من خلال قنوات معينة أحد الاسباب التي تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي.
٥. عجز الموازنة العامة للدولة: يمثل عجز الموازنة العامة للدولة أحد العوامل المؤدية إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد الخفي ففي حالة العجز تسعى الدولة إلى تغطيته من مصادر داخلية وخارجية وذلك يعني زيادة الاعباء المترتبة على كاهل الدولة لذا تلجأ الدولة في هذه الحالة إلى فرض ضرائب جديدة أو ترفع معدلات الضرائب القائمة بهدف (زيادة العبء الضريبي) وفي كلتا الحالتين فان هذه الحالة تخلق حافزاً لدى الممولين للتهرب من دفع الضريبة.
٦. المشروعات الصغيرة: تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في رفع معدل نمو الاقتصاد الخفي وذلك بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تنجز معاملاتها باستخدام النقود السائلة وذلك يساعد هذا النوع من المشاريع على التهرب من دفع الضرائب.

اثار الاقتصاد الخفي:

اولاً. الاثار السلبية للاقتصاد الخفي، يترتب على وجوب الاقتصاد الخفي العديد من الآثار السلبية منها:

١. الاثر في السياسات الاقتصادية: يؤدي النمو السريع للاقتصاد الخفي إلى فشل سياسات الاقتصاد الرسمي وتشويه المؤشرات الخاصة بسياسات استقرار الاقتصاد المذكور، الامر الذي يجعل صناع السياسة الاقتصادية يعتمدون طرق غير صحيحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بسبب كون تشخيصهم غير سليم وينتج عن هذا النوع من الاقتصاد مغالات في معدلات التضخم والبطالة ونمو الناتج المحلي الاجمالي لذا فإن سياسات الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية.

٢. الاثر في الموازنة العامة للدولة: يعتبر الاثر الذي يمارسه الاقتصاد الخفي في الموازنة العامة للدولة من أهم الاثار السلبية لهذا النوع من الاقتصاد لأن الجزء المتولد من الدخل لا يخضع للضريبة، فضلاً عن أن التهرب من دفع ضرائب القيمة المضافة والمبيعات يؤدي إلى فقد جوهري كبير في الايرادات العامة للدولة، الامر الذي يعكس أثره في توسيع نطاق عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك يؤدي إلى نقص ايرادات الدولة الذي يحد من مقدراتها على تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تقتضيها عملية التنمية الاقتصادية.

٣. الاثر في معدلات البطالة: يعتبر معدل البطالة في أي مجتمع من المؤشرات الحيوية من الناحية السياسية، وفي هذا الشأن تبرز أهمية الاقتصاد الخفي في قدرته على توفير فرص عمل للافراد الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي وهؤلاء عادة ما يكونون غير مسجلين لدى الدولة لذا فأن الارقام الرسمية عن معدلات البطالة هي أرقام مغالى بها تجعل الدولة تطبق سياسات اقتصادية توسعية وبشكل مبالغ فيه بهدف امتصاص الايدي العاملة العاطلة.

٤. الاثر في معدل النمو الاقتصادي: يؤدي نمو الاقتصاد الخفي إلى كبح معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وانكماش الاقتصاد الخفي يؤدي إلى زيادة الايرادات الضريبية وذلك يؤدي إلى زيادة الانفاق العام لاسيما في مجالات البنية التحتية والخدمات التي تعزز حالة التوسع في الانتاج، وذلك يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للبلد. (رضا، ٢٠١٩: ٤٦ -٤٧).

العلاقة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي: أكدت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية على دراسة العلاقة بين نوعي الاقتصاد اذ بحسب آراء بعض الاقتصادين أكدوا فيها بأن الاقتصاد الخفي يؤدي إلى كبح نمو الناتج المحلي الاجمالي على اعتبار أن انكماش الاقتصاد الخفي يؤدي إلى زيادة الايرادات الضريبية وذلك يعكس اثره في زيادة الانفاق العام التي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، أما الرأي المضاد فيؤكد بأن اقتصاد الظل يتفوق على نظيره الرسمي في كفاءته وقدرته على المنافسة لذا فأن أي زيادة في الاقتصاد الخفي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، وقد أظهرت عدد من الدراسات التجريبية بأن ٦٥% من الدخل المكتسب في الاقتصاد الخفي يتم انفاقه بسرعة في الاقتصاد الرسمي ففي كل من المانيا والنمسا تبين بأن ٧٠% من القيمة المضافة التي تتحقق في اقتصاد الظل ما كان لها أن تتحقق لولا وجود هذا النوع من الاقتصاد، وفي المملكة المتحدة اسهمت الايرادات المتحققة من الاقتصاد الخفي خلال المدة ١٩٦٠-١٩٨٤ في تحقيق زيادة كبيرة في الانفاق الاستهلاكي ولا سيما على السلع المعمرة. (شنايدر وانستي، ٢٠٠٢: ١٠).

المبحث الثاني: العرض المرجعي والدراسات المعاصرة عن أثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي

يتسبب وجود الاقتصاد الخفي في عدم دقة البيانات والمعلومات الواردة عن معدلات النمو الاقتصادي، وذلك يؤدي الى اختلاف معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية عن معدلات النمو المسجلة، مما يؤدي الى تشويه المؤشرات الاقتصادية ويجعلها بصورة تقديرات قد تكون اقل من الواقع او قد تكون تقديرات مبالغ فيها عن معدلات النمو الاقتصادي، لذا تصبح حسابات الناتج القومي التي لا تأخذ في الحسبان قيم الاقتصاد الخفي حسابات غير واقعية، لذا فقد ارتأينا تسليط الضوء على اهم الدراسات التي تناولت موضوع أثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي وبحسب تسلسلها التأريخي بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

ففي عام ٢٠٠٢ أوضح شنايدر وانستي في دراستهم عن اقتصاد الظل بأن انشطة هذا النوع من الاقتصاد تصل قيمتها سنوياً إلى ترليونات الدولارات والتي لم تدرج في السجلات المحاسبية لتبقى بعيداً عن العبء الضريبي، وأوضح الباحثان أيضاً بأن هذا النوع من الاقتصاد تنطوي عليه عواقب وخيمة منها جعل السياسات والبرامج التي تستند عليها الدولة غير ملائمة، وهذا النوع من الاقتصاد يتم في اطر غير خاضعة للضريبة وذلك يؤدي إلى تضاؤل الايرادات الضريبية وتآكل اوعيتها مما يدفع الحكومات إلى زيادة معدلات الضريبة الامر الذي يعكس أثره في زيادة هروب الانشطة الاقتصادية إلى اقتصاد الظل ويزداد تفاقم ميزانية القطاع الاقتصادي العام، وتعد الحوافز الممنوحة للعمالة الاجنبية بعيداً عن الاقتصاد الرسمي أحد أهم اسباب تنامي هذا النوع من الاقتصاد، وخلص الباحثان بأن هذا النوع من الاقتصاد يؤدي إلى كبح معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في حين أكد اقتصاديون آخرون بأن هذا النوع من الاقتصاد يتفوق على القطاع الرسمي وزيادته تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي للبلد (شنايدر وانستي، ٢٠٠٢: ١-١٠)، وفي عام ٢٠٠٥ أوضحت تامر في دراستها عن اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي بأنه ذلك النوع من الانشطة الاقتصادية المشروعة التي لا تتعارض مع الاعراف والمبادئ والقيم والعادات الموروثة مثل الاعمال المنزلية والاعمال التي يقوم بها اصحاب المنشأت الصغيرة دون عائد مباشر ودون أن يتم قيدها في السجلات المحاسبية للمنشأة فضلاً عما سبق توجد أنشطة تقع تحت مسمى الاقتصاد الخفي منها تجارة المخدرات والسلع المسروقة والمهربة وتهريب البشر والاختلاسات وكافة صور الفساد المالي التي تؤدي إلى كسب بطرق غير مشروعة وغير مدرجة في القيود المحاسبية للقطاعين العام والخاص، وفي الدراسة التي أجراها خبراء صندوق النقد الدولي تبين بأن معدلات الاقتصاد الخفي تزداد في البلدان النامية والدول الشرقية، وفي نتائج المسح الميداني خلال المدة ١٩٨٨-٢٠٠٠ اتضح بأن نسبة هذا الاقتصاد قد تراوحت بين ٣٥-٤٤% في بعض البلدان النامية وفي الدول الشرقية تراوحت هذه النسبة بين ٢١-٣٠%، وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تراوحت بين ١٤-١٦%، أما عن اسباب ذلك فقد أوضحت الباحثة بانها تتم بسبب طبيعة النظم الضريبية والسياسية غير العادلة وارتفاع نسبة مساهمة الافراد في الضمانات والتأمينات الاجتماعية وتدني مستويات الاجور وسعي الافراد للبحث عن فرص عمل ميسرة بسبب تعقد الاجراءات الادارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل (تامر، ٢٠٠٥)، وفي عام ٢٠١٠ أوضح علي في دراسته عن الاقتصاد الخفي في الجزائر بأن هذا الاقتصاد أحتل أهمية كبيرة في دراسات الاقتصاديين في الآونة الأخيرة بعد التحولات العالمية الأخيرة والمتغيرات التي عصفت بالدول من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد عرفته تلك الاقتصاديات بأنه كل عمل

أو نشاط يمارسه الافراد أو الجماعات ولا يتم احصائه أو حصره بشكل رسمي ولا تستطيع الحكومات متابعته أو ادخاله ضمن حسابات الدخل القومي، وفي تقرير صندوق النقد الدولي أوضح بأن هذا الاقتصاد يمثل نسبة تتراوح بين ٣٥-٤٥% من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية، ومثل ٢١-٣٠% من الناتج المحلي الاجمالي في بلدان التحول الاقتصادي وبين ١٤-١٦% من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المتقدمة، أما عن اسباب تواجد هذا النوع من الاقتصاد في البلدان النامية فهي تزايد معدلات النمو السكاني وضعف مستويات التعليم والتدريب وسياسات العولمة وتزايد دور التكنولوجيا في عدد كبير من الاعمال وارتفاع مستويات الضرائب، أما عن آثار هذا الاقتصاد في القطاع الاقتصادي الرسمي فتتمثل في هروب وتهريب الاموال وذلك يعكس تأثيره السلبي في الحركة الاستثمارية للبلد ويؤدي إلى انخفاض معدل نمو الدخل القومي وارتفاع معدلات التضخم ويؤدي إلى سوء في توزيع الدخل القومي (علي، ٢٠١٠: ٢٩٢-٣٠٣)، وفي عام ٢٠١٠ أوضح الهيتي ونجم في دراستهم عن ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال بوجود علاقة وثيقة جداً بين عمليات غسيل الاموال ووجود الاقتصاد الخفي بأعتبار أن الأولى تعد بمثابة الجسر الذي تعبر عليه غسيل الاموال، وهذا النوع من الاقتصاد له نوعان من الأثار هما الايجابية والتي تتمثل في أن هذا النوع من الاقتصاد يسهم في معالجة أزمة البطالة لأنه يزيد من معدلات التشغيل ولا يحتاج إلى موافقات رسمية ولا مستوى علمي كما أنه يساعد في استثمار الاموال المشروعة في مشروعات استثمارية تفيد المجتمع فضلاً عن دوره في خفض معدلات الاستيراد الاجنبي وذلك يسهم في خفض نسب العجز في ميزان المدفوعات، أما عن آثاره السلبية فتتمثل في اختلاف معدل النمو الحقيقي عن معدل النمو الرسمي في الاقتصاد، وذلك يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية فضلاً عن تأثيراته السلبية في قطاع المؤسسات المالية والمصرفية وعلى الاصول العينية فيها (الهيتي ونجم، ٢٠١٠: ٧٨-٨٢)، وفي عام ٢٠١٣ أوضح شيحان في دراسته عن اقتصاد الظل في العراق بأن هذا النوع من الاقتصاد يأخذ عدة مسميات منها اقتصاد الظل أو الاقتصاد الاسود أو الاقتصاد الخفي والذي يعني كافة أنواع الانشطة الاقتصادية التي يمارسها الافراد أو المنشأت ولكن لا يتم احصاؤها بشكل رسمي ولا تعرف مكونات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الاداري والتنظيمي، ويشمل هذا الاقتصاد انشطة مشروعة منها الاعمال المنزلية والاعمال التي يقوم بها اصحاب المنشأت الصغيرة لصالح منشأتهم دون أن يتاقضوا عوائد مباشرة ولم يتم تثبيتها في السجلات المحاسبية للمنشأة أما الانشطة غير المشروعة لهذا الاقتصاد فتشمل تجارة المخدرات وكافة صور الفساد المالي التي تؤدي إلى كسب بطرق غير مشروعة وغير مسجلة في القيود المحاسبية في القطاعين العام والخاص، وهذه الظاهرة تشترك فيها دول العالم المتقدم والنامي والتي يصعب تشخيصها وخاصة في البلدان النامية التي ترتفع فيها معدلات هذا النوع من الاقتصاد الذي شهد نمواً جامحاً خلال العقد الأخير ولاسيما في العراق مما اسهم في خلق آثار عميقة في هيكل الاقتصاد العراقي وموارده الاقتصادية. (شيحان، ٢٠١٣: ٢)، وفي عام ٢٠١٣ أوضح الاستاذ في دراسته عن تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية بأن هذا النوع من الاقتصاد ظاهرة قديمة وفي أغلب المجتمعات، الا أن دراستها لم تبدأ الا منذ أعوام قليلة لارتفاع حدة خطورتها في اقتصادات دول العالم والتي اعتبرت ظاهرة رسمية منذ أن اعترفت بها منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٢، واصبحت حقيقة اقتصادية في جميع دول العالم تمثل نسبة ١٧،١% من حجم الاقتصاد العالمي أما نسبته في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD والتي تضم مجموعة من الدول المتقدمة بنحو

١٣،٤%، وفي دول جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي ١٧،٥% وفي دول التحول الاقتصادي ٢٠،٨% وفي دول الصحراء الافريقية ٣٧،٦% وفي دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ٣٤،٧% وفي دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا والتي تقع ضمنها مجموعة الدول العربية ٢٧،٣% من الناتج المحلي عام ٢٠٠٥، ويوضح الباحث بأن مكونات هذا الاقتصاد في فلسطين تتضمن جوانب اقتصادية مشروعة وجوانب غير مشروعة مثل غسيل الاموال وتجارة المخدرات والجرائم الاقتصادية بمختلف أنواعها التي بلغت تقديراتها عام ٢٠٠٣ بنحو ٢٢٤،٨ مليون دولار، وأوصى الباحث في دراسته بإعداد خطة ستراتيجية وطنية لمواجهة ظاهرة الاقتصاد الخفي في اطار السياسات الملائمة لأوضاع دولة فلسطين بحيث تعمل على زيادة جاذبية العمل في القطاع الرسمي وتوليها الدولة عناية فائقة. (الاستاذ، ٢٠١٣: ٢-٤)، وفي عام ٢٠١٣ أوضح كمال في دراسته عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بأنه أحد أهم المواضيع الحديثة التي أثارت اهتمام العديد من الدول والحكومات وأصبح من الدراسات التي تستقطب آراء ودراسات الاقتصاديين في هذا الشأن، وعلى الرغم من اختلاف الباحثين في تسميته التي اطلق عليه (الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الاسود، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المهيكل)، وقد عرفه Jutman بأنه الناتج القومي غير المحسوب أو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي كان يجب أن يدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي، ولكنه لم يدخل ضمن هذه الحسابات لسبب أو لآخر أما عن اسباب ظهور هذا الوع من الاقتصاد فقد اوضحها الباحث بالآتي:

١. اسباب ادارية وقانونية: تتمثل هذه الاسباب في قيام الدولة بفرض قوانين وضوابط على نشاط الافراد والتي قد تؤدي بالبعض منهم إلى الافلات منها والدخول في مجال النشاط غير الرسمي، وكلما ارتفع حجم ومستوى هذه الضوابط كلما ازداد حجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي.
٢. اسباب جبائية: تعتبر السياسة الجبائية اداة فعالة لتحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة والتي تقوم عادة على مبادئ احترامها الا أن عدم الاخذ بهذه المبادئ سيؤدي إلى نمو ظاهرة الاقتصاد غير الشرعي والمتمثلة بحالات التهرب والغش الجبائي، أما عن أثر الاقتصاد غير الرسمي في السياسة الاقتصادية فيتمثل في قدرته على خفض معدلات البطالة وكبح معدلات التضخم لأن اسعار السلع في ظل هذا النوع من الاقتصاد أقل مما هو عليه في الاقتصاد الرسمي المثقل باعبائه الضريبية والاجرائية، فضلاً عن دوره في رفع معدل النمو الاقتصادي. (كمال ومحمد، ٢٠١٣: ٢٠١-٢٠٨).

وفي عام ٢٠١٤ أوضح سعيد وأحمد في دراستهم عن الفساد الاداري والمالي بأن هذا النوع من الفساد يعني تجاوز حدود النطاق القانوني للسلطة واساءة استخدامها والذي يعتبر من أخطر أنواع الآفات التي لازمت الحياة الانسانية ويعني تأدية الواجبات الوظيفية الرسمية بفعل تأثيرات مادية أو غير مادية، وفيها تتحول الوظيفة من أمانة وتكليف قانوني وطني مقدس إلى سلعة يتم المتاجرة بها بهدف تحقيق مكاسب ذاتية خاصة، ويقوم هذا النوع من الفساد على اساس الاستعمال السيء للسلطة على حساب تطور المجتمع وتقدمه، أما عن اسباب هذا النوع من الفساد فقد أوضح الباحثان هي:

١. الاسباب السياسية: يظهر هذا النوع من الفساد أثر الاستبداد السياسي والدكتاتوري للدولة وغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وضعف الحكومة وغياب عناصر الحكم الصحيح وتدني دور الدولة الرقابي.

٢. الاسباب الاقتصادية: تتمثل هذه الاسباب في ضعف الاداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية وعدم التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع وانخفاض الرواتب والاجور في ظل ارتفاع الاسعار وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة ومحدودية فرص التوظيف وسوء التخطيط في استخدام الموارد الاقتصادية.

٣. الاسباب الاجتماعية والثقافية: تتضمن هذه الاسباب في المعتقدات المشتركة بين أفراد المجتمع والتي لها دور كبير في بناء علاقات اجتماعية وتنظيمها على اسس صحيحة، فالولاء العائلي والقبلي أو الحزبي وارتفاع مستويات الجهل وقلة الوعي الثقافي وضعف الشعور الوطني تؤدي إلى ظاهرة انتشار هذا النوع من الفساد، أما عن أهم أثاره الاقتصادية فتتمثل في انحراف الموارد الاقتصادية عن الخدمات الاساسية وتدمير عملية التنمية الاقتصادية في البلد واحجام رجال الاعمال عن استثمار الموارد الاقتصادية في خدمة المجتمع فضلاً عن عزوف شركات الاستثمار الاجنبي عن توظيف مواردها من قبل هذه الدول (سعيد وأحمد، ٢٠١٤: ١-٨).

تشير نتائج الدراسات السابقة بان اغلبها قد تناولت موضوع أثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي بصيغته الوصفية وفي إطار مفاهيم النظرية الاقتصادية الحديثة، وما تتميز به دراستنا هو انها تناولت هذا الموضوع وفقاً لما أشير اليه آنفا فضلا عن انها تناولته باسلوب كمي بهدف تعظيم الاتجاهات الايجابية لهذه الظاهرة وتدنية نظيرتها السلبية في دول عينة الدراسة، وهو الامر الذي يعد من الدراسات الحديثة والمعاصرة التي نادرا ما اتبعت هذا المنهج.

المبحث الثالث: تقدير وتفسير أثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي في بلدان عينة الدراسة خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٨

من اجل تقدير وتفسير اثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي في البلدان النامية عينة الدراسة، فقد تم اختيار عدد من هذه البلدان لتكوين عينة لدراستنا وهي: مصر، تونس، تايلند، الاردن، تركيا، ماليزيا، وبهدف تحديد اثر هذا النوع من الاقتصاد في النمو الاقتصادي في الدول المذكورة، فقد تم الاعتماد على عدد من العوامل الاقتصادية التي تعمل إلى جانب متغير الاقتصاد الخفي والتي يكون لها دور واضح في تحقيق النمو الاقتصادي وهي اعداد الايدي العاملة، والتكوين الرأسمالي، وصافي الصادرات، وسرعة دوران النقود، لذا عدت هذه المتغيرات عوامل اقتصادية تسهم بتأثيرات غير مباشرة في النمو الاقتصادي من خلال تأثرها بمتغير الاقتصاد الخفي بوصفها المتغيرات المستقلة، فيما اعتمدت قيم الناتج المحلي الاجمالي لدول عينة الدراسة بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير. وتضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ٢٤ عاماً ١٩٩٥-٢٠١٨ واستخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود اكثر من متغير مستقل، وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية The Method of Ordinary Least Squares (OLS)، لكون هذه الطريقة تمتاز بإعطائها افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة التي غالباً ما تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية؛ ومن أجل تحقيق أفضل النتائج، تم تطبيق نموذج قياس بعده صيغ هي الصيغة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية والمعكوسة، واعتمدنا في هذا المبحث على اختيار افضل الصيغ Goodness of fit التي اجتازت الاختبارات الاحصائية R^2-t-F والقياسية D-W، Klein وبمستوى معنوية ٥%، وقد تبين بأن النتائج المقدرة كانت على وفق الدول المشار اليها آنفاً وكما في الجدول (١).

تشير نتائج الجدول (١) إلى معنوية متغير قيم الاقتصاد الخفي X_1 في التأثير الايجابي في قيم الناتج المحلي الاجمالي في كل من تونس والاردن وماليزيا بمرونة بلغت ٠,٥١٨ و٠,٩٨٢

و١,٠٥٣، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت نتائج الدراسة التجريبية التي توصل إليها الاقتصادي Shneider & Domini، عام ٢٠٠٠ التي اوضح فيها بأن ٦٦% من المكاسب المتحققة من الاقتصاد الخفي يتم انفاقها مباشرة في الاقتصاد الرسمي وذلك له آثار إيجابية تتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب المباشرة (Schneider & Domini, 2000: 17-18)، واوضحت نتائج التحليل المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور في التأثير في قيم الناتج المحلي الاجمالي في كل من مصر وتركيا بمرونة بلغت ٠,٠١٩ و١,٠٢١، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع نتائج دراسة سعيد وأحمد، ٢٠١٤ اللذان أوضحا فيها بأن هذا النوع من الاقتصاد يؤدي إلى انحراف الموارد الاقتصادية عن استخداماتها المثلى ويتسبب في الحاق آثار غير ايجابية في التنمية الاقتصادية، ومن نتائجه احجام رجال الاعمال عن استثمار الموارد الاقتصادية في خدمة المجتمع وعزوف شركات الاستثمار الاجنبي المباشر عن توظيف مواردها في مثل هذه الدول (سعيد وأحمد، ٢٠١٤: ١-٨).

الجدول (١) نتائج التحليل الكمي لأثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي في بلدان عينة البحث خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٨.

الدول	X_i	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	نوع الدالة
مصر	β_i	-0.019	2.031	0.584	-0.166	-1.117	لوغاريتمية مزدوجة
R^2=0.97	t*	-1.87	6.45	3.84	-1.23	-3.37	
F=17.36							
D-W= 1.214							
تونس	β_i	0.518	-0.078	0.622	0.065	-0.389	لوغاريتمية مزدوجة
R^2=0.98	t*	2.35	-0.07	9.31	0.72	-1.53	
F=28.48							
D-W= 1.164							
تايلند	β_i	-0.239	0.002	0.102	0.127	-0.239	نصف لوغاريتمية يسار
R^2=0.99	t*	-1.13	2.54	4.59	4.20	-3.22	
F=53.42							
D-W= 1.748							
الاردن	β_i	0.615	0.994	0.204	-0.072	0.826	نصف لوغاريتمية يسار
R^2=0.99	t*	3.56	4.44	4.70	-1.42	1.88	
F=23.59							
D-W= 1.954							
تركيا	β_i	-2.879	1.475	6.250	3.891	4.367	نصف لوغاريتمية يمين
R^2=0.98	t*	-2.04	0.71	5.39	0.37	2.39	
F=24.28							
D-W= 1.995							
ماليزيا	β_i	1.053	-1.722	0.162	0.699	0.959	لوغاريتمية مزدوجة
R^2=0.99	t*	2.77	-1.90	2.98	6.68	2.52	
F=43.80							
D-W= 1.803							

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر الاقتصاد الخفي في النمو الاقتصادي في بلدان عينة الدراسة خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٨.

ولم تظهر معنوية هذا المتغير في تايلند، وأوضحت نتائج التحليل الكمي معنوية متغير اعداد الايدي العاملة X_2 في التأثير الايجابي في رفع معدل النمو الاقتصادي في كل من مصر وتايلند والاردن بمرونة بلغت ٢,٠٣١ و٠,٤٦١ و٠,٦٨٢، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان هذا النوع من الاقتصاد يسهم في توفير فرص عمل لاعداد كبيرة من الافراد الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرص عمل في الاقتصاد الرسمي، وهذا الامر يجعل الدولة تعتمد سياسات اقتصادية توسعية بهدف تشغيل مزيد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل بسبب كون الارقام الرسمية عن معدلات البطالة ارقام مغالى بها، وهذه السياسات تعكس اثرها في رفع معدل النمو الاقتصادي للدولة (كمال ومحمد، ٢٠١٣: ٢٠٦)، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الايجابية لمتغير الايدي العاملة في التأثير في قيم الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا بمرونة بلغت ١,٧٢٢، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن تزايد اعداد العاملين في الاقتصاد الخفي غالباً ما يحدث حالة عدم تلائم بين اعداد هذا النوع من الايدي العاملة ومتطلبات سوق العمل والذين يحصلون على اجور اعلى من الاجور المدفوعة لنظائرهم في القطاع الرسمي وذلك يسهم في خلق فوضى اقتصادية ومشاكل اجتماعية تعكس اثرها في خفض معدل النمو الاقتصادي (شنايدر وآنستي، ٢٠٠٢: ٥)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في كل من تونس وتركيا، واوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية الايجابية لمتغير التكوين الرأسمالي X_3 في التأثير في قيم الناتج المحلي الاجمالي في جميع دول عينة الدراسة بمرونة بلغت ٠,٥٨٤ و٠,٦٢٢ و٠,٤٨١ و٠,٦١٢ و٢,١٣٣ و٠,١٦٢، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني بان الاقتصاد الخفي بحسب آراء عدد من الخبراء الاقتصاديين يتفوق على نظيره الرسمي في كفاءته وقدرته على المنافسة وزيادة معدل التكوين الرأسمالي في البلد الذي يعكس اثره في رفع معدل نموه الاقتصادي، فقد أظهرت عدد من الدراسات التجريبية بأن ٦٥% من الدخل المكتسب في الاقتصاد الخفي يتم انفاقه في الاقتصاد الرسمي، ففي كل من المانيا والنمسا فإن ٧٠% من القيمة المضافة تتحقق في الاقتصاد الخفي وفي المملكة المتحدة اسهمت ايرادات هذا النوع من الاقتصاد في تحقيق زيادة كبيرة في معدل التراكم الرأسمالي في الدولة المذكورة، وذلك ادى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي فيها (شنايدر وآنستي، ٢٠٠٢: ١٠)، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمتغير صافي الصادرات X_4 في التأثير في قيم الناتج المحلي الاجمالي في كل من تايلند وماليزيا بمرونة بلغت ٠,٦٤١ و٠,٦٩٩، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان انشطة هذا النوع من الاقتصاد تمارس من قبل اشخاص غير رسميين وفي السوق السوداء والتي يتم من خلالها تبادل مجموعة متنوعة من السلع والخدمات كلياً أو جزيئاً بعيدا عن القوانين والقواعد التجارية والجبائية والاجتماعية، والتي تعني تزايد صادرات البلد المعني من مختلف انواع السلع وذلك يزيد من العوائد الاجنبية لهذا النوع من الصادرات التي تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي للبلد، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، واوضحت نتائج الجدول ١ المعنوية الايجابية لمتغير سرعة دوران النقود X_5 في التأثير في قيم الناتج المحلي الاجمالي في كل من الاردن وتركيا وماليزيا بمرونة بلغت ٠,٢٦١ و٢,١٧٦ و٠,٩٥٩، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن الاقتصاد الخفي يؤدي إلى زيادة دخول الافراد وزيادة قدرتهم الشرائية مما يعكس اثره في زيادة حجم الانفاق في مجال الخدمات العامة والصحة والطلب على السلع المختلفة، فضلاً عن دوره في الاستخدام المفرط للموارد المحلية بسبب توفر السيولة النقدية الذي يعني زيادة قيم الناتج المحلي

الاجمالي، في حين اظهرت نتائج التحليل المعنوية غير الايجابية لمتغير سرعة دوران النقود في التأثير في قيم الناتج المحلي الاجمالي في كل من مصر وتايلند بمرونة بلغت ١,١١٧ و٠,١٤٤، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان سياسات الاقتصاد الخفي قد جعلت سرعة دوران النقود تعكس اثرها في خفض قيم الناتج المحلي الاجمالي على اعتبار ان انتشار هذا النوع من الاقتصاد يؤثر في استخدام الموارد المحلية ويصبح استخدامها مشوها من الناحية الخدمية أو الصناعية لا سيما في ظل توفر السيولة النقدية لان هذا الاقتصاد يطغي عليه استخدام النقود السائلة، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية التي ترافق انتشار الاقتصاد المذكور لذا فإن حصيلة هذه العوامل تعكس اثرها في خفض قيم الناتج المحلي الاجمالي في البلد (سلمان، ٢٠١٩: ١٩).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

١. تؤدي معوقات قطاع الاقتصاد الرسمي والسياسات العامة في الدولة ومن اهمها القوانين والتشريعات إلى انتشار الاقتصاد الخفي يرافق ذلك ارتفاع اسعار السلع والخدمات.
٢. تعد قلة فرص العمل المتاحة وارتفاع معدلات البطالة وقلة مشاريع القطاعين العام والخاص ومحدوديتها في استيعاب العاطلين عن العمل من اهم اسباب انتشار الاقتصاد الخفي.
٣. يعد انتشار الاقتصاد الخفي أحد العوامل المؤدية إلى الاستخدام المشوه للموارد المحلية في المجالات الاستهلاكية والشخصية والصناعية ولا سيما في ظل توفر السيولة النقدية لان هذا الاقتصاد يطغى عليه استخدام النقود والسائلة.
٤. أضحت نتائج الجانب العملي معنوية متغير التكوين الرأسمالي في التأثير في قيم الناتج المحلي الاجمالي وفي جميع دول عينة الدراسة ذلك يعني ان الاقتصاد الخفي أسهم في زيادة قيم التكوين الرأسمالي، وذلك عكس أثره في رفع معدل النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة.

ثانياً. المقترحات:

١. التوسع الافقي والتكامل العمودي بين القطاع العام والقطاع الخاص من اجل زيادة امكانية كلا القطاعين في استيعاب قوة العمل القادمة إلى سوق العمل مع السعي لتنميتها وتطويرها وتدريبها وبما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في اساليب العمل الحديثة بهدف زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
٢. تسهيل الاجراءات الادارية أمام انتقال الاقتصاد الخفي إلى الاقتصاد الرسمي ولا سيما الشركات العائلية والمنشآت المتواجدة في مناطق السكن العشوائي والتجاوزات وتقليل الاجراءات الادارية على عمل الاقتصاد الرسمي والمتمثلة في التراخيص الادارية والاجراءات المالية والتجارية.
٣. وضع نظم فعالة وجدية في تقويم اداء المؤسسات الحكومية وايجاد نظام قضائي مستقل ونزيه في محاسبة المتعاملين بالاقتصاد الخفي ووضع جهاز رقابي غير مسيس والعمل على الاختبار الصحيح للأشخاص العاملين في هيئات الرقابة والنزاهة على اعمال هذا النوع من الاقتصاد فضلاً عن معالجة كافة انواع المشكلات الاقتصادية.
٤. السعي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالصيغة التي تسهم في توسيع نطاق القطاع الرسمي إلى الحد الذي يحل تدريجياً محل القطاع غير الرسمي، وهذا يتم من خلال ايجاد مراكز تدريب في مناطق تواجد الاقتصاد غير الرسمي تقوم بتدريب وتقديم المساعدات التي تتناسب مع مؤهلات العاملين في هذا المجال كأن يتم منح قروض للمزراعين والصناعيين ومتابعة تنفيذ اعمالهم في المجالات المذكورة.

المصادر:

اولاً. المصادر العربية:

١. الاستاذ، أحمد محمود عبد الله، ٢٠١٣، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية-دراسة قياسية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
٢. تامر، ماجدة، ٢٠٠٥، اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية، الموقع على الانترنيت www.m.ahewar.org.s.asp.
٣. رضا، توهامي محمد، ٢٠١٩، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف -المسيلة.
٤. سعيد، قاسم علوان وسهاد عادل أحمد، ٢٠١٤، الفساد الاداري والمالي المفهوم-الأسباب-الاثار-وسائل المكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد ٦، العدد ١٨.
٥. سلمان، حيان، ٢٠١٩، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الموقع على الانترنت https://platform.almanhal.com/Files/2/28193 .
٦. شنايدر، فردريك ودومنيك انستي، ٢٠٠٢، الاختباء وراء الظلال، نمو الاقتصاد الخفي، قضايا اقتصادية، ٣٠، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الموقع على الانترنت www.wikepdia.org.ar .
٧. شيحان، شهاب حمد، ٢٠١٣، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٥، العدد ١٠.
٨. علي، بودلال، ٢٠١٠، محاولة للاقتصاد الخفي "حالة الجزائر" جامعة تلمسان، الموقع على الانترنيت www.LescahiersduMECAS.
٩. كمال، بن موسى وبراغ محمد، ٢٠١٣، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، اسبابه وآثاره، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد ٤.
١٠. الهيتي، أحمد حسين ورفاه عدنان نجم، ٢٠١٠، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال، المصادر والآثار-دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (١٩٨٩-٢٠٠٨)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الحادي والثمانون.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Schneider، Friedrich & Enste Domini K.H., 2000, Shadow Economies: Size Causes and Consequences, Journal of Economic literature, Vol. 6, No. 14.